

استمرار الاتجاه نحو العمليات الإلكترونية مقابل الورقية

«بيتك»: عدد البطاقات المصرفية السارية يرتفع إلى 4.9 ملايين مع نهاية 2019

دولة الكويت 3% مع انخفاض كبير لحجمها داخل خارج الكويت بحدود 35% على أساس سنوي.

ثانياً: قيمة العمليات باستخدام بطاقات السحب المدينة فيما يخص إجمالي العمليات (سحب آلي ونقاط بيع) باستخدام بطاقات السحب المدينة، وهي بطاقات مصرفية تصدرها البنوك المحلية الكويتية، أي يستخدم العميل حدود الرصيد المتوفر فيها فقط، ويقتررب رصيدها من 5.1 مليار دينار منخفضة 5.8% عن الربع الثاني، منها 4.8 مليار دينار عمليات داخل دولة الكويت باستخدام تلك البطاقات (انخفضت 7.9% عن الربع الثاني)، فيما بلغت قيمة استخداماتها خارج دولة الكويت 71% عن الربع الثاني، ويذكر أن العمليات المصرفية باستخدام بطاقات السحب المدينة انخفضت على أساس سنوي 6% في الربع الثالث 2019.

ما زال الاتجاه العام لقيمة عمليات الصرف الآلي يسير نحو التراجع لصالح عمليات نقاط البيع

إلا إنه قد انخفضت عمليات البطاقات المصرفية المدينة في الربع الثالث 14% على أساس سنوي، مدفوعة بانخفاض قيمة العمليات داخل دولة الكويت 13% وفي خارجها بنسبة 22%.

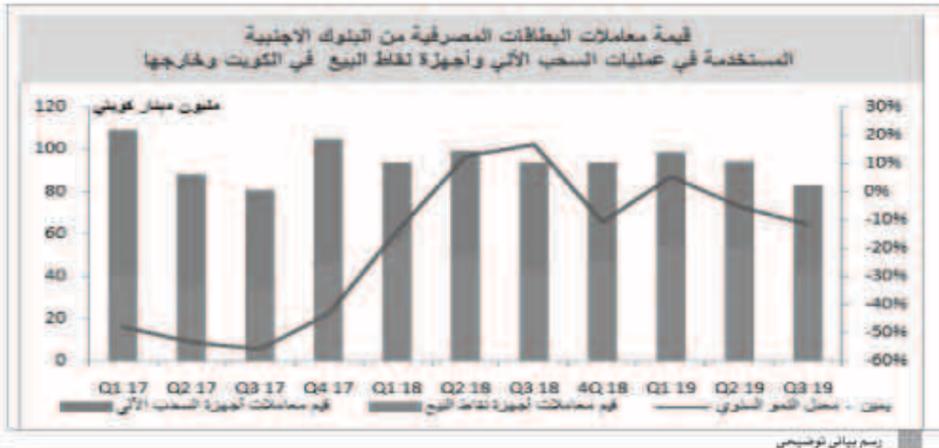
أولاً: العمليات باستخدام بطاقات الائتمان أساساً خصوصاً إجمالي العمليات التي تستخدم بطاقات الائتمان (سحب آلي ونقاط بيع) فقد ارتفعت في الربع الثالث 2019 إلى نحو 415 مليون دينار بزيادة 14.2% عن قيمتها في الربع الثاني، فيما انخفضت بنسبة 14.6% على أساس سنوي وهي المرة الثانية على التوالي تسجل فيها تراجعاً منذ خمس سنوات مضت.

بطاقات الائتمان في أجهزة السحب الآلي: ارتفعت حجم السحب الآلي باستخدام بطاقات الائتمان داخل دولة الكويت إلى رقم 2.8 مليار دينار في الربع الثالث 2019 منخفضة 9% عن الربع السابق له، مقابل زيادة السحب الآلي من خارج الكويت إلى 11.4 مليون دينار بنسبة 60% لذات الفترة.

وعلى أساس سنوي تحسنت عمليات السحب الآلي من بطاقات السحب المدينة بحدود ربع في المائة نتيجة زيادة مقاربة في الدخل الكويت مصحوبة بتراجع نسبية 2.3% للسحب الآلي من خارج الكويت عن الربع الثالث من العام الماضي.

بطاقات السحب المدينة في نقاط البيع: ارتفعت قيمة عمليات السحب الآلي من بطاقات الائتمان عن الربع الثاني 2019 بنسبة وصلت إلى 17.1% على أساس سنوي، مع تراجعها داخل دولة الكويت 3% حين بلغت قيمتها نحو 165 مليون دينار، فيما زادت تلك العمليات عبر أجهزة نقاط البيع في الربع الثالث 1.47 مليار دينار بنسبة 52% عن الربع الثاني.

وقد تراجعت عمليات بطاقات الائتمان على أساس سنوي عبر أجهزة نقاط البيع في الربع الثالث من 2019 بنسبة 21% مدفوعة بتراجع قيمتها داخل



دولة الكويت في كل من أجهزة السحب الآلي ونقاط البيع، وعلى أساس سنوي انخفضت عمليات البطاقات المصرفية للبنوك المحلية بنسبة قدرها 6.9%.

تقريباً عمليات السحب الآلي من خارج 3 مليار دينار تشكلت من قيمة العمليات التي تستخدم البطاقات المصرفية في السوق المحلي الكويتي وتصنمها بنسبة 3% من إجمالي العمليات في السوق المحلي فقط تراجعت حصة تلك العمليات إلى 1.5% من معاملات البطاقات المصرفية في الربع الثالث 2019 مقابل 1.6% عن الربع الثالث من العام الماضي.

وقد تراجع حجمها إلى 82.7 مليون دينار في الربع الثالث 2019 أي بانخفاض 11.7% على أساس ربع سنوي و 11% على أساس سنوي، مدفوعة بتراجع عمليات الدفع بتلك البطاقات عبر نقاط البيع إلى 43.7 مليون دينار بنسبة 18% عن الربع الثاني، في حين تراجعت عمليات السحب الآلي لتلك البطاقات إلى 39 مليون دينار بنسبة 4% لذات الفترة.

لكن يلاحظ أن معاملات تلك البطاقات عبر نقاط البيع لم تشهد تغيراً على أساس سنوي مقابل انخفاض كبير وصل إلى 22% لأجهزة السحب الآلي، ومن أحد أسباب ذلك زيادة عدد الزائرين من خارج الكويت لغرض الإقامة أو بصفة سياحية.

إجمالي استخدامات بطاقات السحب المدينة: بلغت قيمة إجمالي عمليات بطاقات السحب المدينة المحلية 5.5 مليار دينار في الربع الثالث 2019، منخفضة 4.5% عن الربع الثاني، وتشمل تلك البطاقات المدينة وبطاقات الائتمان (عبر السحب الآلي ونقاط البيع) واستخدمت أيضاً فيما يخص عمليات السحب الآلي بنسبة 65% لذات الفترة.

استهلاكية وأغراض شخصية أخرى تجاوزت نحو 1.7 مليار دينار، مثل تمويل شراء السلع الاستهلاكية والمعمرة أو تغطية نفقات التعليم أو العلاج، وهو ما يساهم بقوة في تحفيز حركة النشاط الاستهلاكي في دولة الكويت.

وعلى أساس سنوي، في الوقت الذي انخفض فيه عدد المعاملات باستخدام أجهزة الصرف الآلي إلى 23.9 مليون عملية بنسبة 4% عن الربع الثاني، لكن عمليات السحب الآلي تعد أعلى 2% على أساس سنوي.

ما زال الاتجاه العام لقيمة عمليات المصرف الآلي يسير نحو التراجع لصالح عمليات نقاط البيع، برغم تراجع طفيف لحصة المصرف الآلي حين شكنت أقل من 57% من قيمة العمليات المصرفية في الربع الثالث 2019، أي أدنى عن 58% حينها في الربع الثاني لكنها أكبر من حصة مثلت 53% في الربع الثالث من العام الماضي.

في المقابل تستخدم أجهزة السحب الآلي بنسبة 43% من قيمة العمليات التي تستخدم البطاقات المصرفية للبنوك التي تعمل في الكويت، أي أعلى من حصتها 42% في الربع الثاني لكنها أدنى من حصة مثلت 47% في الربع الثالث 2018، وأدنى ذلك بعد أن كان أغلب عمليات البطاقات المصرفية تستخدم عبر السحب

الآلي. انخفضت أرصدة عمليات السحب الآلي ببطاقات مصرفية صادرة من بنوك تعمل في الكويت إلى نحو 3 مليار دينار في الربع الثالث 2019، بنسبة 6.6% عن الربع الثاني، مدفوعة بانخفاض عمليات السحب الآلي داخل الكويت وخارجها بنسبة 8% في الوقت الذي زادت تلك العمليات خارج الكويت 59% لمقابلة حاجات الأفراد أثناء فترة العطلات والسياسة الخارجية في فترة الصيف، إلا إنه انخفض نمو إجمالي عمليات السحب الآلي داخل الكويت وخارجها إلى حدود 0.3% بنهاية الربع الثالث 2019 مقابل 1% في الربع الثاني، ما يعني تراجع المسحوبات النقدية ويحسب المنفق خارج الكويت بشكل ما.

مبيعات نقاط البيع لكل البطاقات المصرفية: انخفضت أرصدة مبيعات أجهزة نقاط البيع إلى حوالي 2.55 مليار دينار بنهاية الربع الثالث 2019 بنسبة 2.2% عن الربع الثاني، مع انخفاض مبيعات نقاط البيع داخل الكويت 6.8% لذات الفترة، في الوقت الذي ارتفعت فيه خارجها بنسبة كبيرة 65%، بينما على أساس سنوي انخفض رصيد مبيعات نقاط البيع في الربع الثالث داخل الكويت وخارجها 14%.

ويترأس ذلك مع ارتفاع أرصدة المسحوبات الائتمانية الشخصية من القطاع المصرفي المحلي، متجاوزة 16.3 مليار دينار في نهاية الربع الثالث 2019 بزيادة 2.4% على أساس ربع سنوي وبنسبة 5.1% على أساس سنوي، وهي غالباً توجه لأغراض متنوعة لتغطية حاجات الأفراد منها تسهيلات شخصية مقسمة بنحو 11.9 مليار دينار لمنح لأغراض تجارية مثل ترميم أو شراء سكن خاص، بالإضافة إلى أغراض

مختلفة القيمة. وتشكل قيمة العمليات الإلكترونية من خلال أجهزة نقاط البيع والسحب الآلي 21% فيما يمثل عددها 96.5% من المعاملات المصرفية الورقية والإلكترونية «سحب آلي ونقاط بيع» خلال الربع الثالث 2019 مقابل 29% لقيمتهما و 96.9% لعددهما في ذات الفترة من 2018.

وقد ارتفع عدد البطاقات المصرفية السارية إلى أكثر من 4.9 مليون بطاقة سارية كما في نهاية الربع الثالث 2019 ومازالت هذا المؤشر يسير في اتجاه تصاعدي واضح، بزيادة 1% عن الربع الثاني و 2.2% على أساس سنوي، فيما أصدر 427 ألف بطاقة مصرفية خلال الربع الثالث 2019 أي زيادة 7% عن لصدرة في الربع الثاني و 2% على أساس سنوي. وبيبلغ إجمالي الذي يصل فيه عدد السكان إلى 4.8 مليون نسمة أي بطاقة مصرفية سارية لكل فرد، وبيبلغ إجمالي القوى العاملة 2.7 مليون فرد أي 1.7 بطاقة مصرفية سارية لكل فرد عامل، وهو معدل أقل مقارنة ببعض دول المنطقة.

أرصدة مبيعات أجهزة نقاط البيع تنخفض إلى 2.55 مليار دينار بنهاية الربع الثالث 2019

مرتفعة القيمة. وترأس مع هذه الزيادة ارتفاع ملحوظ للمعاملات المالية والاستثمارية مرتقة القيمة كما في الدولات العقارية إلى أكثر من 3 مليار دينار خلال عشرة أشهر من 2019 بنسبة 5% زيادة عن ذات الفترة من العام الماضي وتضاعفت التداولات في بورصة الكويت إلى 6 مليار دينار، في حين تراجعت موجودات شركات الاستثمار 9% على أساس سنوي.

ويلاحظ تحوّل شوق كبير لعدد العمليات الإلكترونية مقابل العمليات الورقية، برغم ذلك نجد أن قيمة المعاملات الإلكترونية في أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع مازالت أقل، أي أن أغلبية المعاملات يلجأون لأنظمة الآلية والتكنولوجيا عن النماذج الورقية، غير أن بعضاً منهم مازالوا في طور المعاملات الورقية تلبية لاحتياجاتهم المصرفية. وبالتالي توجد فرصة كبيرة أمام شركات تكنولوجيا المعلومات والبنوك لتطوير أنظمتها الإلكترونية كي تستوعب التقدم التكنولوجي الهائل.

وتشكل قيمة العمليات الإلكترونية من خلال أجهزة نقاط البيع والسحب الآلي 21% فيما يمثل عددها 96.5% من المعاملات المصرفية الورقية والإلكترونية «سحب آلي ونقاط بيع» خلال الربع الثالث 2019 مقابل 29% لقيمتهما و 96.9% لعددهما في ذات الفترة من 2018.

وقد ارتفع عدد البطاقات المصرفية السارية إلى أكثر من 4.9 مليون بطاقة سارية كما في نهاية الربع الثالث 2019 ومازالت هذا المؤشر يسير في اتجاه تصاعدي واضح، بزيادة 1% عن الربع الثاني و 2.2% على أساس سنوي، فيما أصدر 427 ألف بطاقة مصرفية خلال الربع الثالث 2019 أي زيادة 7% عن لصدرة في الربع الثاني و 2% على أساس سنوي. وبيبلغ إجمالي الذي يصل فيه عدد السكان إلى 4.8 مليون نسمة أي بطاقة مصرفية سارية لكل فرد، وبيبلغ إجمالي القوى العاملة 2.7 مليون فرد أي 1.7 بطاقة مصرفية سارية لكل فرد عامل، وهو معدل أقل مقارنة ببعض دول المنطقة.

ويلاحظ استمرار الاتجاه نحو العمليات المصرفية الإلكترونية مقابل الورقية، مع ارتفاع عدد المعاملات الإلكترونية في أجهزة السحب الآلي ونقاط البيع إلى 82.3 مليون عملية وفق بيانات الربع الثالث 2019 بزيادة 14.2% عن الربع الثاني، في حين انخفضت 13% على أساس سنوي.

في الوقت الذي ارتفعت فيه المعاملات المصرفية الورقية وفق آخر بيانات معلنة بنهاية النصف الأول 2019 متخطية في قيمة الشيكات المقدمة للبنوك المحلية الكويتية إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2014 مسجلة 18.6 مليار دينار من خلال أكثر من 2.9 مليون شك في النصف الأول 2019 مقابل 13 مليار دينار لعدد شيكات 2.88 مليون شيك في النصف السابق له، أي بزيادة 28% لقيمة الشيكات مدفوعة بزيادة عددها 2.3% لذات الفترة، كما زادت قيمتها على أساس سنوي 25.5% من ارتفاع طفيف لعددها بنحو نصف في المائة، وتشمل الشيكات جانباً من المعاملات الورقية مع المصارف التي مازال يلجأ إليها الشركات والأفراد لتسوية تعاملاتهم المالية والاستثمارية



هدا كبي

هو عنصر أساسي في تعزيز التنمية الاقتصادية في أفريقيا. والصلة لا تنتهي هنا، أصبحت خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول أداة أساسية لتغيير الحياة في جميع أنحاء أفريقيا، حيث توفر إمكانية الوصول إلى خدمات مالية آمنة وامونة، وأيضاً فرص الطاقة والصحة والتعليم وفرص العمل.

تتقدم أريكون باستخدام التكنولوجيا للتمويل الشخصي، وهو عنصر أساسي في تعزيز التنمية الاقتصادية في أفريقيا. والصلة لا تنتهي هنا، أصبحت خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول أداة أساسية لتغيير الحياة في جميع أنحاء أفريقيا، حيث توفر إمكانية الوصول إلى خدمات مالية آمنة وامونة، وأيضاً فرص الطاقة والصحة والتعليم وفرص العمل.

باستخدام حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحالية

كبي: الصناعة الرقمية تلعب دوراً محورياً في الحد من انبعاثات الكربون العالمية

المناخ، والمرافق المائية. تبني العمليات المصرفية على أوسع نطاق

بأتمتة الخدمات المالية باستخدام الهواتف الذكية عوامل حادثة في إحداث التحول الرقمي حول العالم، حيث تعد شبكة الأموال المفتوحة رابطاً أساسياً بين القطاع المالي والاتصالات لتعزيز مزايها الإدماج التجاري والاجتماعي.

محلول الأمطار في الوقت الفعلي باستخدام الأجهزة المحمولة، وذلك باستخدام أجهزة الإشارة في وصلات الموجات للمعمرة. ويمكن استخدام هذه الاضطرابات خاصة عبر أعضاء خوارزمية خاصة لقياس مقدار هطول الأمطار بالضبط بين تفلطن على شبكة موجات ممتدة، وتشمل حالات الاستخدام المحتملة جهود التخفيف من حدة التغيرات المناخية، والوفاء من الفيضانات في شبكات الصرف الصحي، والزراعة، وحلول النقل، والسياحة، والتأمين، ووكالات

خسائر اقتصادية تزيد قيمتها عن 100 مليار دولار، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى المشاكل المتعلقة بالصحة والإنتاجية الزراعية. ووفقاً لتقرير نشر مؤخراً، فإن إفريقيا في المنطقة الأكثر تعرضاً لمخاطر الجفاف والفيضانات.

ومع التسارع الملحوظ في تبدل الأحوال الجوية، وارتفاع مستوى سطح البحر، وتأثيرات تغير المناخ الأخرى - باتت معلومات قياس المناخ الدقيقة ضرورة استثنائية. من هنا يتعاون المهتمون في أريكون والمعهد السويدي للأرصاء الجوية (SMHI) باستخدام بيانات الموجات للمعمرة لحل هذه المشكلة في مبادرة فريدة يتم اختبارها حالياً في رواندا.

حول المجالات التي يمكن دعمها للمساعدة في التنمية المستدامة بواسطة حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، النقل، الطاقة، والصناعات والزراعة.

وتعمل أريكون على استشراف المستقبل عبر التعاون مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة لتوسيع نطاق تأثير برامجها ومبادراتها المشتركة في العديد من المجالات الحيوية كالتغير المناخي، والزراعة، والإدماج المالي، والاستجابة الإنسانية.

الأخرى من المشاركة في عملية التنمية المستدامة عبر التخفيف من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ووفقاً لتقرير «خارطة النماذج الأسي 2019»، تتعب الصناعة الرقمية دوراً محورياً في الحد من الانبعاثات الكربونية العالمية باستخدام حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحالية في مجالات الطاقة والتصنيع والزراعة واستخدام الأراضي والبناني والخدمات والنقل وإدارة الرور.

وقفاً لبحث أجرته أريكون، يمكن لحلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تساهم في الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 15% تقريباً بحلول عام 2030. بما يصل إلى حوالي 10 غيغا طن من ثاني أكسيد الكربون، أي ما يقو بالقيمة الكربونية الحالية للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مجتمعين. ومن الأمثلة

أوضح فدا كبي نائب الرئيس وقسم التوسيع والاتصالات والاستدامة ومسؤولية التغييرات في أريكون الشرق الأوسط وأفريقيا، أن إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية توقع في التقرير الذي أطلقته مؤخراً، أن يتغير عدد المدن الضخمة التي تزيد عدد سكانها عن 10 ملايين نسمة إلى 43 مدينة بحلول عام 2030، كما توقع التقرير أن يعيش أكثر من نصف سكان العالم في المدن بحلول عام 2050.

وبينما نواصل التقدم نحو عالم أكثر تمدناً، ما يؤدي إلى تزايد تأثيرات التغيير المناخي بشكل تدريجي، تزداد الحاجة لتسريع عملية تبني الرقمنة بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. تتمتع الرقمنة بقدرة فائقة على تمكين القطاعات الصناعية